

## حقيقة فعالية تخفيض قيمة العملة كسياسة إصلاح اقتصادي بالدول النامية أدلة من ليبيا للفترة 1996 - 2020

د. سامي عمر ساسي / محاضر بعلم الاقتصاد بالجامعة المفتوحة / طرابلس.  
د. يوسف يخلف مسعود / أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد بالجامعة المفتوحة. / طرابلس

### الملخص

هدفت الدراسة إلى التحقق من فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية كوسيلة للسياسة النقدية لإحداث استقرار اقتصادي كما قدمها المصرف المركزي الليبي، وأعتبرها أحد أبرز بنود الإصلاح للاقتصاد الليبي والمتمثلة في متغيرات مربع كالدور السحري. واعتمدت دوال الدراسة على سلاسل زمنية امتدت من 1996 وحتى 2020م، واستخدم منهجية (Johansson co-integration) في تقدير دوال الدراسة بالمدىين الطويل ومنهجية (VECM) و (VAR) في المدى القصير. وتوصلت إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لن يؤدي إلى تحقيق أي استقرار أو إصلاح للاقتصاد الليبي بل سيزيد من تشوّهه ومعاناة المواطنين، حيث لم تفلح في التأثير على أي مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي. بإستثناء معدل البطالة التي إرتبط بها عكسيا مما يشير إلى أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي لارتفاع معدلات البطالة في المدى الطويل، وأظهرت نتائج التقدير في المدى القصير غياب أي تأثير للمتغيرات التفسيرية في متغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

الكلمات الدالة: تخفيض قيمة العملة، الإصلاح الاقتصادي، مربع كالدور السحري، الاقتصاد الليبي، رصيد الميزان التجاري، المستوى العام للأسعار، النمو الاقتصادي، البطالة.

### المقدمة

بالرغم من أن النظامين العالميين التجاري والنقدي نظامين متميزين ويؤديان وظائف مختلفة، إلا أن أداة سعر الصرف والسياسة التجارية مترابطتان فيما بينهما بدرجة عالية، لذلك أصبح يتعين على أعضاء صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة أن يعملوا سوياً لحل المنازعات حول قناة سعر الصرف التي كانت سببا في نشوء حرب للعملة خاصة بين الصين والولايات المتحدة، والتي يمكن أن تنتشر تداعياتها وتختلف آثاراً سلبية على العلاقات التجارية الدولية (Irwin, 2011).

وبالنظر إلى ما سبق، يلاحظ أن إضعاف الضعيف بغرض السيطرة على الاقتصاد العالمي هو ما تعكسه ضمناً توصيات وشروط صندوق النقد الدولي. والذي ما انفكت عن إلزام الدول الأعضاء الخاضعة لبرامجها وتحديداً النامية منها، والتي تتمحور حول مجموعة من إجراءات وبرامج تهدف حسب منظريها إلى معالجة التشوهات التي تعاني منها اقتصادات دول العالم الثالث هذا الظاهر، "ولكن بالعودة إلى المادة (1) من الفقرة (4) من اتفاقية الصندوق، يلاحظ أنها تتضمن جملة من أهداف يأتي على رأسها (استقرار أسعار الصرف) للبلد العضو والخاضعة لبرامج التثبيت أو التصحيح التي تركز بالدرجة الأولى على أسلوب (تخفيض القيمة الخارجية لعملة

الدول النامية) على اعتبار أن أغلبها أن لم تكن كلها مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية حسب زعم وتقديرات الصندوق". (السعيد، 2013، ص 197).

ولكن بالرجوع لماهية صندوق النقد الدولي، يلاحظ أنه أنشئ كجزء من اتفاقية "Bretton Woods" سنة 1944م، والذي أصبح بموجبها يتدخل ويفرض قيود جريئة على الدول النامية، خاصة التي تعاني عجزاً هيكلياً في اقتصادها، والتي لجأت إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة كخيار حتمي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل غياب شروط نجاح هذه العملية، وبذلك أصبحت السياسة النقدية غير فعالة في هذه الدول (الحبيب، 2012، ص 36). وتؤكد الدراسات فشل أكثر من 82% من حالات التخفيض التدريجي لقيمة العملة الوطنية في تخفيض عجز ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار الأسعار بالمقارنة مع برامج اقتصادية أخرى. كما تؤكد أن جميع البلدان تعرضت بعد تخفيض عملاتها إلى معاناة من ارتفاع أولي حاد في معدل التضخم، أفضى لاستجابة انكماشية في مجال النقد والضرائب أدت إلى إضعاف النمو الاقتصادي بتلك الدول (بوعشة، 1999).

وهذا ما يفسر عدم فعالية السياسة النقدية وقنوتها بالدول النامية التي لجأت إلى تخفيض قيمة العملة الخارجية كخيار فعال لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، في ظل غياب شروط نجاح برنامج الإصلاح الموصى به، وليبيا لم تكن بمعزل عن باقي الدول النامية، فقد طالتها تدخلات صندوق النقد الدولي بل زادت على ذلك، بحيث تدخلت بعثة الأمم المتحدة لتجعل من إضعاف قيمة العملة المحلية شعاراً للإصلاح الاقتصادي.

وبالتالي، يلاحظ أن العملة المحلية قد مرت بتجربة التخفيض عدة مرات خلال العقود الأخيرة، عليه سيتم دراسة التجربة الليبية المتمثلة في حقيقة فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية (الدينار الليبي) في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي، والمتمثلة في دوال (مربع كالد السحري) وهي توازن رصيد الميزان التجاري، والنمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وخفض معدلات البطالة. وبالتالي يكمن تساؤل الدراسة في: هل فعلاً استطاعت أداة تخفيض قيمة العملة المحلية بلبيبا تفسير التغيرات التي تحدث في متغيرات مربع كالد السحري؟

وهدفت الدراسة للتحقق فيما إذا كان تخفيض القيمة المحلية للعملة وسيلة للسياسة النقدية في إحداث إصلاح اقتصادي كما قدمها المصرف المركزي الليبي، واعتبرها كأحد أهم بنود الإصلاح الاقتصادي الليبي والمتمثلة في متغيرات دوال مربع كالد السحري. عليه، أفترض إن قناة تخفيض قيمة العملة في الاقتصاد الليبي لن يكون له أي فعالية في تحقيق متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في متغيرات مربع كالد السحري.

وتركز المصارف المركزية بالعالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص على الدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه السياسة النقدية عبر استخدامها قناة تخفيض قيمة العملة في معالجة التشوهات التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وخاصة الاستماتة التي تبديها المؤسسات

الدولية في الضغط على الدول النامية بضرورة تخفيض قيمة عملاتها المحلية لعلاج تلك التشوهات الاقتصادية التي تعاني منها تلك البلدان، وتحديدًا التي تمر بأزمات وعدم استقرار اقتصادي جراء سوء إدارة الموارد "الفساد" وغياب السلم والاستقرار، وتبرز هذه الضغوط بشكل جلي عندما تسعى الدولة للاقتراض من المؤسسات الدولية أو تمريرها كتوصيات عبر مبعوثي الأمم المتحدة، والتي تبدو ظاهريًا كنوع من الدعم والمساعدة، وفي باطنها السعي لتحقيق أهداف تخدم هذه المؤسسات ومن ورائها. وبالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مدى فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية لاحتداث استقرار اقتصادي، لأنه أن لم تستطيع هذه الأداة تحقيق أهدافها فسيكون لها عواقب وخيمة قد تغرق البلد في أزمات وعجزات داخلية وخارجية وعدم استقرار في المستوى العام للأسعار، هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة واخفاق تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

واعتمدت هذه الدراسة على تقدير دوال مربع كالدور السحري وتأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على الاقتصاد الليبي، واستخدمت منهجية (Johansson co-integration) في تقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل، ومنهجتي (VECM) و (VAR) في المدى القصير، للفترة 1996-2020م، كما تم استخدام تحليل وصفي عبر استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات دوال الدراسة للفترة محل الدراسة.

#### الدراسات السابقة

الكثير من البرامج الخاصة بالاصلاح الاقتصادي التي يسعى متخذ القرار الاقتصادي إلى اتخاذها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تتخذ من تخفيض قيمة العملة المحلية حجر زاوية ونقطة ارتكاز لكل تلك الخطط والبرامج، وبذلك جذب هذا الموضوع الكثير من المتخصصين بعلم الاقتصاد بفحص فعالية هذه الأداة وتداعياتها على الميزان التجاري ومستوى العام للأسعار والبطالة والنمو الاقتصادي، وتظهر الدراسات حقيقة فعالية هذه القناة على متغيرات مربع كالدور السحر.

حيث أكدت دراسة على الدول النامية، أنه أقل من 18% من الدول النامية التي أتخذت قناة قيمة العملة الوطنية، نجحت في تخفيض عجز ميزان المدفوعات بالمقارنة مع برامج اقتصادية أخرى (السبعوي، 2013). وهذه نسبة متدنية ومخيبة للأمال في التعويل على أسلوب تخفيض العملة في إنجاح أي برنامج أصلاحي للاقتصاد. وتؤيد هذه النتيجة ما أظهرته دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1986-2015م، التي تتخذ من تخفيض قيمة العملة الوطنية كأداة للإصلاح، فبينت أنه لتخفيض

قيمة العملة المحلية أثر ضعيف وطفيف على الميزان التجاري بالمدى الطويل (بن ثابت وسويح، 2017). وفي نفس السياق أفصحت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2015م، أن تخفيض العملة لم يؤثر بصورة كبيرة على الميزان التجاري، لان الهدف كان زيادة الصادرات وتقليل الواردات ولكن طبيعة الاقتصاد الجزائري لم تساعد على ذلك بسبب كونه اقتصاد ريعي. (زدون وآخرون، 2019). وأيضا تعزز تلك النتائج ما أظهرته دراسة أجريت على الجزائر للفترة 1990-2009م، حيث أكدت محدودية أداة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي للدول النامية، وهذا راجع إلى وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر فيها شروط النجاح وتعتبر الجزائر

أحداها (صالح، 2011).

وترى بعض الدراسات السابقة ضعف قناة تخفيض قيمة العملة في معالجة أو الحد من الخلل بالميزان التجاري، وتؤكد دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري غير مهمة، حيث توصلت دراسة على الاقتصاد النيجيري للفترة 1970-2010م، إن هناك علاقة غير مهمة بين الميزان التجاري وتخفيض قيمة العملة المحلية بالمدى القصير، بل أن تخفيض قيمة سعر الصرف للعملة المحلية سيزيد من سوء الميزان التجاري للبلد على المدى الطويل (Ogundipe, et. al., 2013). وتدعم هذه النتائج ما توصلت له دراستين على الاقتصاد الجزائري للفترة 2014-2018 و1990-2013م، حيث أثبتنا أن قناة سعر الصرف لم تكن لغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي، وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة سعر الصرف، وهو ما يعني إن علاج اختلال ميزان المدفوعات لا يتم مباشرة عن طريق سعر الصرف فقط (لعروق، 2004، ودادن ورشيدة، 2016).

إن تخفيض قيمة العملة فعال وله آثار في صالح استقرار الميزان التجاري، هذا ما تؤكد عليه بعض الدراسات السابقة، حيث ترى دراسة تبحث في محاكاة تخفيض قيمة العملة المحلية في منطقة اليورو، أنه يدعم إعادة التوازن الخارجي وذلك من خلال تسريع تعديلات سعر الصرف الحقيقي واستعادة القدرة التنافسية للأسعار (Hohberger, & Kraus, 2016). وفي نفس الاتجاه أظهرت نتائج دراسة على دول منطقة اليورو للفترة 2001-2010م، إن انخفاض بسيط في قيمة عملة اليورو له تأثير مهم إحصائيًا على صادرات منطقة اليورو، الأمر الذي يمكن أن يعكس التعافي بالميزان التجاري المتأخر للعديد من تلك البلدان (Anaraki, 2014). ولم تشذ عما سبق دراسة أجريت على الاقتصاد المصري للفترة 1979-1992، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن التخفيض المتكرر في قيمة العملة لم يساعد على الحد من مشكلة العجز بالميزان التجاري (ابراهيم، 2011). وترى دراسة أجريت على 19 دولة بجنوب الصحراء الأفريقية أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي في البداية يحسن الميزان

التجاري، ولكن مع مرور الوقت تعمل السياسات المالية التوسعية على إبطال الآثار المفيدة لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري للبلد (Rawlins and Praveen, 2000). وتفصح نتائج دراسة على الاقتصاد الإيراني للفترة 1990-2011م، عن أن تخفيض قيمة العملة من الممكن أن يعالج العجز في الميزان التجاري (السبعوي، 2013).

لكن بالمقابل وفي مخالفة لنتائج الدراسات آنفه الذكر، تستنتج دراسات أخرى أن تخفيض قيمة العملة غير فعال وليس له آثار في صالح استقرار الميزان التجاري، هذا ما تؤكد عليه بعض الدراسات السابقة، ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة أجريت على الاقتصاد الفلسطيني، حيث استخلصت أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض الصادرات والواردات (حضر، 2010). وعلى نفس الغرار أظهرت دراسة على الاقتصاد السوداني للفترة 1990-2001م، أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى تدهور مؤشرات الميزان التجاري (عباس، 2003).

تتضارب النتائج فيما تقدم من نقاش للدراسات السابقة حول حقيقة فعالية تخفيض قيمة العملة، فبعضها يري ضعف أثر هذا التخفيض، وأخرى ترى أن هذا التخفيض في صالح استقرار الميزان التجاري وغيرها تؤكد على عكس ذلك. ولكن يكشف الكثير من المتخصصين والمهتمين بعلم الاقتصاد عبر أبحاثهم العلمية، التي تناولت قناة تخفيض قيمة العملة وفعاليتها كأداة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، أنه لا يوجد تأثير لأداة تخفيض قيمة العملة على استقرار أو الحد من خلل الميزان التجاري. حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2010، أن تخفيض قيمة العملة لم يؤثر على ميزان المدفوعات، ولوحظ أن الفائض الذي حققه الميزان التجاري كان بسبب ارتفاع أسعار النفط (الجوزي، 2013). ولم تشذ عنها نتائج دراسة أجريت على 12 دولة نامية قامت بتخفيض قيم عملائها المحلية للحد من الاختلالات الخارجية التي كانت تعاني منها بهدف زيادة القدر التنافسية لصادرتها، والنتيجة أنه لا توجد علاقة بين الموازين التجارية والأسعار النسبية (Reinhart, 1994). وكشفت دراسة على الاقتصاد الأردني للفترة 1976-2013م، أن تخفيض قيمة العملة ليس له أي تأثير على الميزان التجاري بالمدين القصير والطويل (السواعي، 2017). كما استنتجت دراسة على الاقتصاد الماليزي للفترة 1974-2003م، أن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر بمتغير الميزان التجاري (Duasa, 2007). وفي سياق متصل توصلت دراسة على الاقتصاد الصيني للفترة 1994-2009م، أن متغير الميزان التجاري لا يتأثر بمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال في المدى الطويل (Yaya & Lu, 2012). وأثبتت دراسة على الدول النامية أن تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على علاج الاختلال بالميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات (شموسة، 2019).

وتبرز عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2018م، على أنه بالرغم من أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي شكلت المحور الرئيس ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادية، والتي تمت بضغوط من مؤسسات دولية ومنها صندوق النقد الدولي، لم تؤدي إلى حدوث تحسن مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي فحسب، بل ليس لها أي تأثير على تحسين وضعية الميزان الكلي. ويعزو ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر وتركز الصادرات على المحروقات، وبالمقابل جزء كبير من الواردات يشمل سلعا غذائية ضرورية إلى جانب سلع وسيطة وإنتاجية عامة لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو ارتفعت أسعارها (صرارمة ونوفل، 2017، وأميين، 2019، ووعيل وهاني، 2018، وبوشري ومنصوري، 2016، وبن طلحة ومعوشي، 2018، وبولويز وبن الطاهر، 2009، وسعيد، 2013، وحراد، 2012، ودوحة، 2015، وبورحلي وآخرون، 2015، والحبيب، 2012، وعبدالجليل، 2012).

مما تقدم ينجلي التباين في نتائج ما توصلت له الدراسات السابقة حول فاعلية تخفيض قيمة العملة المحلية في احداث إصلاح اقتصادي بالدول، فتري بعض الدراسات أن الأثر ضعيف وتشير أخرى إلى أنها قناة غير ذات أهمية أو فاعلية، في حين تؤكد غيرها على أن ذلك في صالح استقرار الميزان التجاري، ويتبنى غيرها نتيجة أنها في غير صالح استقرار الميزان التجاري، ولكن طيف كبير من الدراسات السابقة تؤكد على عدم جدوى أو فاعلية قناة تخفيض قيمة العملة في احداث إستقرار أو الحد من اختلال الميزان التجاري.

على سعيد آخر يتفق المتخصصون والمهتمون بعلم الاقتصاد، أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي بدون أدنى ريب إلى تدهور استقرار المستوى العام للأسعار، حيث توضح دراسة أجريت على دول الاتحاد الأوربي بأن تخفيض قيمة العملة يؤدي بالمدى القصير إلى ارتفاع الأسعار المحلية وخفض رفاهية الأسرة (Hohberger, & Kraus, 2016). كما تؤكد دراسة على الاقتصاد الإيراني أنه مع مرور الوقت يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع الأسعار المحلية، ولم تعد إلى مستوياتها التي كانت عليه قبل التخفيض (Rawlins and Praveen, 2000). وتشير دراسة أجريت على 48 دولة أن هناك آثار عكسية للتوسع في تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للبلدان ذات التضخم المرتفع. وبالتالي يجب أن تهدف حزم الإصلاح الهيكلية إلى التقليل من عدم اليقين لدى المنتجين والمستثمرين بشأن مسار السياسات النقدية وأسعار الصرف، كما ينبغي أن تكون المراجعة النقدية لسياسات التجارة الخارجية عنصراً رئيسياً في برامج الإصلاح الهيكلية، خاصة بالنسبة للعديد من البلدان النامية التي تعاني من مشاكل الديون الخارجية الحادة (Nunnenkamp & Schweickert, 1990). وتخلص دراسة أجريت على عدد من الدول العربية، أن تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (بديوي، 2009). وتونه دراسة

على الاقتصاد الإيراني إلى نتيجة مفادها أن سياسة تخفيض قيمة العملة تكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية، لأن الأولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلاً عن امتلاكها طاقة إنتاجية واسعة قادرة على الاستجابة إلى السلع المصنعة، وبالتالي التخفيض سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مستورداتها (السبعواوي، 2013). وتتفق مع ما تقدم من دراسات عدد من دراسات أجريت على الاقتصاد الجزائري حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيرفع من معدلات التضخم ومستويات الأسعار، مما سيتسبب في تدهور القدرة الشرائية (دادن ورشيدة، 2016، وزدون وآخرون، 2019، وأميين، 2019، وبوشري ومنصوري، 2016، وصالح، 2011، وبن طلحة ومعوشي، 2018، وعباس، 2003، والحبيب، 2012). وذلك راجع إلى إن الدول النامية تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها لسياسات تجعلها تتخبط نحو وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، إضافة إلى تزايد الطلب على السلع الناشئ عن التزايد السريع للسكان (سعيد، 2013)، كما يؤدي التخفيض العملي إلى زيادة أسعار الصادرات وانخفاض الواردات، فتقل القدرة التنافسية للبلد مقارنة بأهم الشركاء التجاريين (عبيلة ولوشان، 2018).

أما فيما يخص معدلات البطالة، فقد أظهرت عدد من الدراسات العلمية إن تخفيض قيمة العملة المحلية لا يجد من معدلات البطالة، بل تؤكد العديد من الدراسات أنها تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الدول التي تتخذ من أداة تخفيض قيمة العملة المحلية كسياسة نقدية للاستقرار الاقتصادي، حيث برهنت دراسة لـ 48 دولة على أن انخفاض قيمة العملة لم يجد من معدلات البطالة فيها (Nunnenkamp & Schweickert, 1990)، وتؤيدها دراسة على الاقتصاد الجزائر التي بينت أن تخفيض قيمة العملة لم يكن له أثر إيجابي على البطالة. (زدون وآخرون، 2019). وتفصح على نتائج مهمة دراسة أجريت على 18 دولة نامية، منها 8 دول صناعية نامية

و 8 دول زراعية نامية و 2 دولة زراعية وصناعية نامية لفترة 1976-1999م، حيث أستنتجت أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في العام الاول، وفي العام الثاني أدى إلى انخفاضها (Acar, 2000). في حين ذهبت نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري إلى عدم وجود علاقة سببية بين تخفيض قيمة العملة ومعدل البطالة (الحبيب، 2012).

إن لتخفيض قيمة العملة المحلية تدعيات على النمو الاقتصادي هذا ما تعكسه بعض الدراسات السابقة، فترى إحداها إن العلاقة بين الدخل المحلي وتخفيض قيمة العملة المحلية غير مهمة (Ogundipe, et. al., 2013)، وفي نفس السياق ترى دراسة على إحدى الدول النامية أن تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن تؤثر في معدل النمو وذلك بسبب ارتباط النمو بأسعار البترول (الحبيب، 2012).

في حين ترى دراسة على الاقتصاد الصيني أن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤثر على الناتج المحلي في وجود تأثير العرض النقدي بالمفهوم الضيق (Yeung-Nan Shieh, 2009). إلا أن هناك دراسات أخرى أكثر دقة في تحديد اتجاه الأثر بين تخفيض العملة والنمو الاقتصادي، منها دراسة أجريت على 18 دولة نامية، حيث برهنت على أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الإنفاق العام والذي بدوره أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي (Acar, 2000). ودعمت هذه النتيجة دراستين أجريتا على الاقتصاد الجزائري بحيث أبرزت نتائجهما بأن تخفيض قيمة العملة لم يكن له أي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام (زدون وآخرون، 2019، وصالح، 2011).

وعلى صعيد متبع توضح عدد من الدراسات أن تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار سلبية وغير جيدة على النمو الاقتصادي، حيث تؤكد إحداها على أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء يفرض من المؤسسات المالية الدولية على الدول، خاصة النامية منها التي تعاني من التدهور الاقتصادي، لإعادة التصحيح الهيكلي لاقتصادها وإعادة التوازن لميزان المدفوعات (شموسة، 2019). وتشير دراسة على البرازيل إن انخفاض قيمة العملة المحلية أثر سلبًا على النمو الاقتصادي، حيث تأثرت العديد من القطاعات الصناعية (Boyd and Doroodian, 1999). وتؤكد دراسة على الاقتصاد الجزائري أن جميع البلدان عانت بعد تخفيض عمالاتها من مشكلة ارتفاع أولي حاد في معدل التضخم، أقتضى استجابة انكماشية في مجال النقد والضرائب أدت إلى إضعاف النمو (بوعشة، 1999). وتتفق معها دراسة أجريت على عدد من الدول النامية، والتي أظهرت إن التأثيرات التي تنتج عن تخفيضات العملة على المدى القصير يمكن أن تنتج دورات حادة على المدى الطويل بحيث لا يعود الاقتصاد أبدًا إلى التوازن على المدى الطويل، ولكنه يتحرك بمراحل متتالية من الطفرة والانحيار (Larrain, & Sachs, 1986). وبينت دراسة على دول نامية أن أداة تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يؤدي إلى النمو في هذه الدول، وسبب ذلك يعود إلى أن السياسات النقدية والمالية المقيدة، وفي بعض الحالات أيضا إلى التطورات السلبية في الأسواق العالمية (Nunnenkamp & Schweickert, 1990). وهذا ما أكدته أيضا دراسة على الاقتصاد الجزائري حيث توصلت إلى أنه كان لتخفيض قيمة العملة أثر في إعاقه النمو والتطور الاقتصادي. (عباس، 2003).

### واقع تخفيض قيمة العملة المحلية بالاقتصاد الليبي

مرت العملة المحلية بالاقتصاد الليبي بعدد من التقلبات أحياناً نحو الارتفاع (مثل ما حدث سنة 1971م عند إعلان الولايات المتحدة عدم التزامها بإستبدال الدولار بالذهب) وأحياناً أخرى نحو الانخفاض نتيجة لربطها بعملات أجنبية كالجنيه الاسترليني (مثل ما حدث سنة 1967م).

فمنذ سنة 1986م، أي نحو ثلاث عقود مضت من الزمن، بدأ استخدام أسلوب تخفيض قيمة العملة المحلية كأداة للاستقرار والاصلاح الاقتصادي بليبيا، تارة عبر صانع القرار الاقتصادي الليبي، وتارة أخرى عبر تدخل صندوق النقد الدولي ومؤخراً البعثات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويظهر الجدول التالي القيمة الخارجية للعملة المحلية الليبية منذ نشأتها:

جدول (1) يوضح تدرج تخفيض قيمة الدينار الليبي

السنة	دل	\$	ملاحظة
1952	1	2.8	كان الدينار الليبي مربوط بالجنيه الاسترليني، وما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب.
1967	1	2.4	انخفض الدينار الليبي بسبب تخفيض الجنيه الإسترليني بنحو 14.3%
1971	1	3.04	بسبب إعلان الولايات المتحدة عدم التزامها بإستبدال الدولار بالذهب، وقامت في شهر نوفمبر من نفس العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو 7.9%، لتصبح وحدة حقوق سحب خاصة يساوي 1.0857 دولاراً.
1973	1	3.38	تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 دولاراً. وتم ربط الدينار الليبي بالدولار.
1986	1	3.18	بغرض إدخال مرونة أوسع على نظام سعر الصرف المتبع بليبيا تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي، وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة بسعر يعادل 2.8 بوحدة حقوق السحب الخاصة لكل الدينار الليبي.
1995	1	2.77	أول انخفاض عن ما يقل عن 3 دولار.
2000	1	1.66	أول انخفاض عن ما يقل عن 2 دولار.
2002	1	0.79	أول انخفاض عن ما يقل عن 1 دولار.
2018	1	0.26	توصية بتخفيض قيمة العملة المحلية من بعثة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. وأصبحت الدولة تعلن عن عدد من أسعار الصرف، سعرين رسميين من المصرف المركزي وسعر السوق السوداء.
2019	1	0.27	رفع طفيف لقيمة العملة المحلية مع فشل تحقيق أي اصلاح للاقتصادي الليبي، واستمرار تعدد أسعار الصرف، سعرين رسميين من المصرف المركزي وسعر السوق السوداء.
2020	1	0.20	تخفيض قيمة الدينار الليبي إلى خمس دولار واحد، هذا ما ينادي به محافظ مصرف المركزي مطلع هذا العام، بل ويضغط عبر جعله كشرط لتنفيذ الترتيبات المالية الخاصة بالإفناق العام وتسيير أمور البلاد.

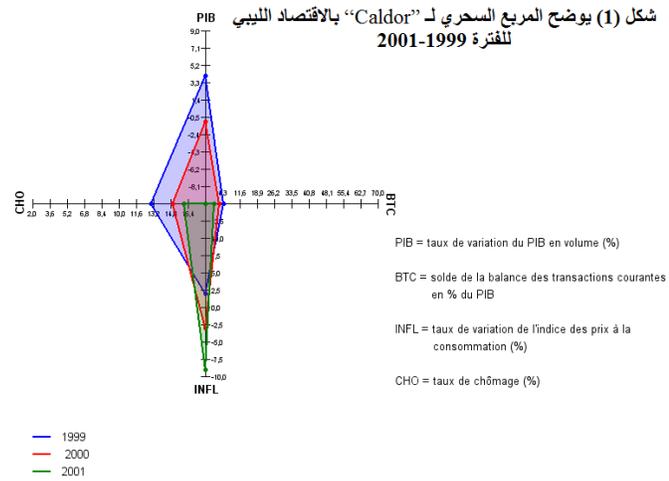
- المصادر: إعداد الباحثين بناء على (مصرف ليبيا المركزي، 2020، وأوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول، 2020).

ولكن بالرغم من ذلك لم يلاحظ بشكل ملموس نجاح أسلوب تخفيض قيمة العملة المحلية بالاقتصاد الليبي. مما يثير التساؤل حقيقة فعالية تخفيض قيمة العملة والذي يعده البعض أنه طوق النجاة لاستقرار الاقتصاد. لذلك تم التركيز في التحليل الوصفي على حول

أكبر عمليات تخفيض لقيمة العملة الليبية، وعلى رأسها التي تمت سنة 2018م عبر محافظ مصرف ليبيا المركزي، استجابة لتوصية "IMF" وبعثة الامم المتحدة بليبيا، مما جعل قيمة الدينار الليبي بهوي من \$0.79 إلى نحو ربع دولار امريكي، وذلك على النحو التالي:-

أولاً- تخفيض قيمة العملة المحلية سنة 2000م:

في سنة 2000م، قام متخذ القرار الاقتصادي الليبي بتخفيض قيمة العملة المحلية من \$2.77 إلى \$1.66، ويعد هذا أول تخفيض كبير تقوم به الدولة الليبية، ويبدو أن صانع السياسة الاقتصادية عند اتخاذه هذا القرار كان يهدف إلى الحد من البطالة التي كان يعاني منها الاقتصاد الليبي سنة 1999م، وهذا ما يظهر الشكل (1). فبمجرد تخفيض قيمة العملة المحلية نمت هذه الإدارة إمتصاص جزء من البطالة بالاقتصاد الليبي، ولكن ذلك التخفيض أدى لانخفاض الفائض برصيد الميزان التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي، وتبرز مشكلة عدم استقرار المستوى العام للأسعار عبر ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، في ظل استمرار تخفيض قيمة العملة وعدم إرجاعها لوضعها السابق ولو بشكل تدريجي، وغياب التخطيط التنموي السليم، أدى ذلك الواقع إلى تفاقم الوضع في سنة 2001م، فحدث تشوه بالاقتصاد الليبي عبر انخفاض كبير لمعدلات النمو، واختلال المستوى العام للأسعار الذي عكستها معدلات التضخم العالية، بالرغم من استمرار الحد من معدلات البطالة.



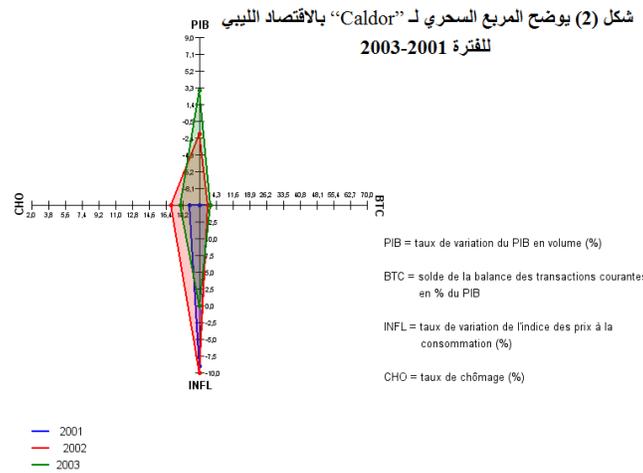
- المصدر: إعداد الباحثان.

- حيث أن: PIB = معدل النمو الاقتصادي، CHO = معدل البطالة، و BTC = رصيد الميزان التجاري، و

INFL = معدل التضخم.

ثانياً- تخفيض قيمة العملة المحلية سنة 2002م:

في سنة 2002م، قام متخذ القرار الاقتصادي مرة أخرى وفي فترة قصيرة من أحداث تخفيض كبير لقيمة العملة المحلية من \$1.66 إلى \$0.79، ويرجح أقدمه على هذه الخطوة هو لإحداث صدمة بالاقتصاد بهدف إعادة التوازن لمتغيرات الاقتصاد الكلي الليبي، وبالفعل استطاع في سنة 2002م عبر هذه الخطوة كما يظهر في الشكل (2) من إعادة رفع معدلات النمو الاقتصادي قليلا مع بقاء رصيد الميزان التجاري على وضعه لسنة 2001م دون إحداث أي زيادة في الفائض، ولكن بالمقابل زادت حدة ارتفاع معدل التضخم محدثاً إختلال في المستوى العام للاسعار، وكذلك ارتفع معدل البطالة. إلا أنه في سنة 2003م حدث انخفاض ملحوظ في معدل التضخم ومعدل البطالة مع ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة رصيد الميزان التجاري، ولكن هذا التحسن الذي طرأ ليس بسبب فعالية أداة تخفيض قيمة العملة، بل نتيجة لارتفاع كبير بأسعار النفط سنة 2003م (بسبب الحرب على العراق)، والذي انعكس في ارتفاع العائدات المتحققة من صادرات النفط الليبية والذي يعد المصدر الوحيد للدخل الليبي.

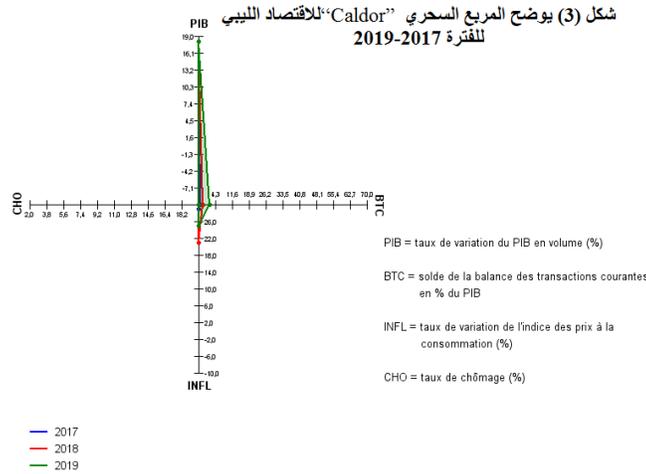


- المصدر: إعداد الباحثان.

### ثالثاً- تخفيض قيمة العملة المحلية سنة 2018م:

لم يشهد الاقتصاد الليبي تخفيض في قيمة عملته المحلية مثل التخفيض الذي حدث سنة 2018م، والذي قرره المصرف المركزي بتوصية من الـ "IMF" والبعثة الدولية بليبيا، حيث تم تخفيض قيمة العملة المحلية من \$0.79 إلى \$0.26، ويلاحظ من الشكل (3) انه لم يطرأ أي تحسن على معدلات البطالة ورصيد الميزان التجاري بعد تخفيض العملة، بحيث بقيت المعدلات على حالها التي كانت عليها سنة 2017م، ولكن معدلات النمو انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2018م، لتعود وترتفع بشكل بسيط سنة 2019م ولكن لم تعد لمستواها في سنة 2017م، أما فيما يخص معدل التضخم فقد انخفض بشكل تدريجي بعد تخفيض قيمة العملة، وهذا الانخفاض ليس لفعالية أداة تخفيض قيمة العملة وإنما بسبب تراجع المصرف المركزي جزئياً عن سياسة تضيق عرض النقد الاجنبي، عبر منع الجمهور من شراء العملات الأجنبية وإتاحتها لجزء من فئة معينة عرفها ب (رجال الاعمال)، مما أنعش السوق السوداء وساهم في تدهور قيمة الدينار الليبي بها إلى مستويات متدنية جداً، وعند منح حصة أرباب الأسر والسماح مؤخراً للجمهور بشراء حصة من الدولار بلغت قيمتها

(10 آلاف دولار سنويا للفرد الواحد) وبقيمة \$0.26 مقابل الدينار الليبي، جعل معدلات التضخم تتراجع قليلا ولكن لم تصل إلى المستوى العام للأسعار التي كان عليه في 2014م، والتي سبقت سياسة منع الجمهور من تداول العملة الصعبة التي اتبعها المصرف المركزي كنهج له.



- المصدر: إعداد الباحثان

وتأكيدا على التحليل الوصفي لحقيقة جدوى فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية، قدمت المؤسسات الرقابية الأسباب الحقيقية للخلل الهيكلي والتشوّهات الاقتصادية الذي يمر بها الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير، والتي بزوالها أو الحد منها يستقر الاقتصاد وليس بتخفيض القيمة المحلية للعملة، ومن أبرز هذه الأسباب:

1- تدني نسبة نفقات التنمية، فمنذ 2013 حتى مطلع 2017م وصل الأنفاق التنموي إلى أدنى مستوياتها ولم يتجاوز نسبة 5%، بالمقابل ارتفع الإنفاق التسييري نحو 95%، بالمخالفة للقانون رقم 85 لسنة 1970م، والذي يقضي بتخصيص ما لا يقل عن 70% من إيرادات النفط لأغراض التنمية، (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، 2013، وديوان المحاسبة، 2017). في حين تعاني الدولة الليبية من الإنفاق التنموي في البنية التحتية، حيث أظهرت التقارير الرقابية المحلية النقص والتهالك في البنية التحتية، كما تبين عدم وجود خطط لتصميم شبكات المياه والصرف الصحي بما يتماشى مع حركة النمو السكاني المتواصل، هذا بالإضافة إلى إن شبكات الصرف الصحي المتوفرة حالياً لا تغطي كامل الأحياء السكنية في المدن، وإن شبكات المياه متهاكّة ومتقادمة وهذا ما يتسبب في فقدان كميات كبيرة من المياه الصالحة للاستعمال، (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، 2013). هذا فضلا عن الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وعجز الدولة عن توفيره، ويعزى ذلك لتأخر الصيانة ونقص إمدادات الغاز الطبيعي (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، 2013).

2- أظهرت مؤشرات (والتي تعد قرائن قوية) على أن الوضع الاقتصادي السيء الذي عاشته الدولة لليبية خلال 2017م غير حقيقي، وأنه كان بالإمكان أن تكون الأوضاع أفضل بانتعاش الاقتصاد كنتيجة طبيعية لتحسن إنتاج النفط وارتفاع إيراداته التي كانت أفضل من الأعوام السابقة، إلا إن هذا الأمر لم يحدث نتيجة سياسة التضيق التي تم انتهاجها من قبل المصرف المركزي في 2017م. فبعد أن آلت إدارة الموازنة الاستيرادية لوزارة الاقتصاد تبينت السياسة التوسعية (لفئة معينة من رجال الأعمال) التي كانت متبعة في إنفاق النقد الاجنبي تحت إدارة المصرف المركزي مع التضيق (منع الجمهور من شراء النقد الاجنبي) في الأعوام 2013-2016م (ديوان المحاسبة، 2017). وهذا ما يفسر ارتفاع سعر النقد الأجنبي بالسوق السوداء مقابل الدينار الليبي ليصل إلى 9.5 دينار للدولار الواحد نهاية 2017، كنتيجة لانخفاض عرض النقد الأجنبي محلياً بشكل لم يسبق له مثيل (ديوان المحاسبة، 2017).

3- يعاني الكادر الوظيفي العام من تضخم غير متوازن (البطالة المقنعة) مع استمرار التعيين لوظائف لا تحتاجها مؤسسات الدولة وتفشي التسبب الإداري الذي تجاوز كل المؤشرات وتدني الخدمة العامة، كل ذلك في ظل ضعف الموارد المالية وارتفاع النفقات التسييرية دون أن يقابلها بناء مؤسسي أو تطوير لهيكل الدولة الأمر الذي كان له الاثر والعبء الثقيل على الاقتصاد الوطني المتمثل في الإنفاق دون عائد (ديوان المحاسبة، 2017، ديوان المحاسبة، 2015).

4- الفساد عبر التزوير والتلاعب بالاعتمادات المستندية برسم التحصيل والتوريدات لغرض الاستحواذ على العملة الأجنبية وتهريبها للخارج أو التهرب من سداد الرسوم الجمركية، الحق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني واستنزف الاحتياطيات ورفع المستوى العام للأسعار بالدولة (ديوان المحاسبة، 2015)، تسبب بشح السيولة بالمصارف وزيادة مستويات الفقر وتدني خدمات النظافة والصحة، وعدم الاستقرار والانقسام السياسي والظروف الأمنية أهم أسباب تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي (ديوان المحاسبة، 2017).

5- تحبط وعدم وضوح في استخدام أدوات وقنوات السياسة النقدية من قبل المصرف المركزي الليبي، على سبيل المثال التعدد في أسعار صرف النقد الأجنبي الذي ينتهجها المصرف المركزي، حيث يمنح حصة للفرد (من \$400 الى \$500 سنويًا) ويمنح جزء من التجار الدولار بـ 1.42 د.ل، مع بيع حصة سنوية للأفراد (10 آلاف دولار) بقيمة 3.9 د.ل للدولار والواحد لتخفيض لاحقاً إلى نحو 3.7 د.ل، ويمنح الدولار لبعض الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا بقيمة أقل من سعر الصرف الرسمي لسنة 1995م اي 0.28 درهم للدولار الواحد، (ديوان المحاسبة، 2015) وهذه السياسات تضعف الثقة في العملة الليبية وتسبب عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في ليبيا، هذا فضلاً عن هجرة المستثمر المحلي لدول أكثر استقرار وثقة في عملاتها المحلية.

مما تقدم يستنتج أنه على صانع ومتخذ القرار والسياسات الاقتصادية أن يعالج تلك المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد كخطوة أولى للاستقرار الاقتصادي، ومن ثم البدء في مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة المحلية لن تؤدي إلى تحقيق أي استقرار أو إصلاح للاقتصاد الليبي بل يزيد من تشوّهه ومعاناة المواطنين بالبلد الثري بالموارد والمكالم بسوء إدارتها.

دول الدراسة:

من العرض السابقة للدراسات السابقة وبالاعتماد على دوال مربع كالدر السحري، تم بناء دوال الدراسة بحيث تساعد على تفسير التغيرات التي يحدثها تخفيض قيمة العملة التدريجي خلال فترة الدراسة على رصيد الميزان التجاري واستقرار المستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي بليبيا، مع مراعاة خصوصية البيئة الليبية وما تمر به من عدم استقرار وفساد اظهره مؤشر مدركات الفساد (الحبيب، 2012). والمعدلات التالية توضح دوال الدراسة:

$$BC = f(TCR, D_1, CPI)$$

$$\sum BC = \alpha_0 + \alpha_1 \sum TCR + \alpha_2 \sum D_1 + \alpha_3 \sum CPI + \varepsilon \quad (1)$$

$$IPC = f(TCR, Ps, CPI)$$

$$\sum IPC = \alpha_0 + \alpha_1 \sum TCR + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum CPI + \varepsilon \quad (2)$$

$$TCH = f(TCR, Ps, CPI)$$

$$\sum TCH = \alpha_0 + \alpha_1 \sum TCR + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum CPI + \varepsilon \quad (3)$$

$$GDP = f(TCR, Ps, CPI)$$

$$\sum GDP = \alpha_0 + \alpha_1 \sum TCR + \alpha_2 \sum Ps + \alpha_3 \sum CPI + \varepsilon \quad (4)$$

حيث يعتبر متغير سعر الصرف الاسمي (TCR) المتغير المستقل ويعد كمؤشر لتخفيض قيمة العملة المحلية الذي يستخدم

في إطار السياسة النقدية. أما المتغيرات التابعة فتتمثل في: متغير رصيد الميزان التجاري (BC)، والذي تركز على الميزان التجاري كونه مؤشر هام لتوازن هذا الاخير، دون إهمال العناصر الأخرى في التحليل الاقتصادي. ومتغير مؤشر المستوى العام للأسعار (IPC)، لأنه معيار أساسي لقياس معدل التضخم. ومتغير معدل البطالة أو مستوى التشغيل (TCH). ومتغير الناتج المحلي الأجمالي (GDP) كمؤشر لنمو الدخل المحلي. ومتغير مؤشر مدركات الفساد "Corruption Perceptions Index" (CPI). ومتغير مؤشر الاستقرار السياسي "Political Stability" (Ps). ومتغير وهمي عن الاستقرار السياسي كبديل لمؤشر "Stability Political" بسبب تعذر استخدامه في تقدير دالة رصيد الميزان التجاري (D<sub>1</sub>).

تقدير دوال الدراسة

أولاً- نتائج اختبار جذور الوحدة

غالباً ما تعاني بيانات السلاسل الزمنية من عامل الاتجاه العام الذي يعكس بعض الظروف التي تؤثر على المتغير وتجعله ينحدر بنفس النمط، لذا يتوجب التخلص من هذا الاتجاه العام والتوصل إلى الإستقرار تلافياً للوقوع في إشكالية الارتباط الزائف بين المتغيرات المستخدمة في دوال الدراسة هذا من جانب، ومن جانب آخر تحديد المنهجية التي يمكن من خلالها شرح التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع لدالة الدراسة. وللحصول على نتائج حاسمة، سيتم في هذا الصدد الاستعانة باختبارين من اختبارات جذور الوحدة، وإجراء هذين الاختبارين تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (1) يوضح ملخص لنتائج اختبارات جذور الوحدة (ADF & PP) لمتغيرات دوال الدراسة

Variables	ADF		PP	
	Constant	Trend with constant	Constant	Trend with constant
TCR	$I_1$	$I_1$	$I_1$	$I_1$
BC	$I_1$	$I_1$	$I_1$	$I_1$
IPC	$I_1$	$I_1$	$I_1$	$I_1$
TCH	$I_1$	$I_1$	$I_1$	$I_1$
GDP	$I_1$	$I_1$	$I_1$	$I_1$

يتضح من الجدول (1) بأن القيم الأصلية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لم تكن مستقرة في المستوى، وأنها تعاني من مشكلة جذور الوحدة، غير أن جميعها استقرت بعد تحويل سلاسل متغيرات الدراسة إلى الفرق الأول.

ثانياً- نتائج تقدير دوال الدراسة بالمدى الطويل

استناداً إلى نتائج اختبائي جذور الوحدة، التي أوضحت إن جميع متغيرات الدوال قيد البحث مستقرة في نفس الرتبة، وبغية التحقق من وجود علاقة توازنه أو أكثر بين متغيرات دوال الدراسة في المدى الطويل، تم إجراء اختبار "Johansson co-integration" للنماذج الأربعة الموضحة في الجدول (2) وبناء عليه تبين ما يأتي:

جدول (2) يوضح ملخص لنتائج اختبارات (Johansson co-integration) لدوال الدراسة

Function	Tests Trace	Max-Eigen
----------	-------------	-----------

$BC = f(TCR, CPI, Ps)$	integrating eqn.(s)-co2	integrating eqn.(s)-co2
$IPC = f(TCR, Ps, CPI)$	integrating eqn.(s)-1 co	integrating eqn.(s)-No co
$GDP = f(TCR, Ps, CPI)$	integrating eqn.(s)-No co	integrating eqn.(s)-No co
$TCH = f(TCR, CPI, Ps)$	integrating eqn.(s)-1 co	integrating eqn.(s)-No co

أظهرت دالة رصيد الميزان التجاري أن نتائج إحصائية اختباري الأثر (Trace Statistic) والقيمة العظمى (Max- Eigen Value)، أن هناك علاقة تكامل مشترك بين رصيد الميزان التجاري (BC) كمتغير تابع وبين متغير سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية (TCR) ومتغير مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومتغير مؤشر الاستقرار السياسي (PS)، أي أن هناك أكثر من علاقة توازنية بين متغيرات دالة الدراسة بالمدى الطويل.

أما فيما يتعلق بدوال المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي والبطالة، وبالرغم من وجود توازن باختبار (Trace Statistic) لدى كل من دالتي المستوى العام للأسعار والبطالة، إلا أن اختبار (Max- Eigen Value)، لم يظهر أي علاقة توازنية بين كل هذه الدوال، وبالتالي غياب وجود علاقة بين متغيرات هذه الدوال بالمدى الطويل، أي متغيرات كل دالة لا تتحرك معا بالمدى الطويل.

ثالثاً- نتائج تقدير دوال الدراسة بالمدى القصير

بناء على النتائج السابقة، والتي أسفرت عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الأول من نماذج الدراسة وغيابها في بقية النماذج الأخرى، تم تقدير العلاقة في المدى القصير بالنسبة للنموذج الأول بأسلوب (VECM)، واستخدام أسلوب (VAR) لبقية الدوال المتعلقة بدوال مربع كالدوال السحري. ويجراء هذه الاختبارات تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (3).

جدول (3) يوضح نتائج اختبارات دوال الدراسة بالمدى القصير

Function	Type	Estimation	
$BC = f(TCR, CPI, D_t)$	VECM	$D(BC) = - 0.237818_{0.0824} (BC_{-1} + 20338.7708654*TCR_{-1} + 108479.3183 CPI_{-1} + 105062.566271 D1_{-1} - 302566.915333) - 0.339190_{0.1834} D(BC(-1)) + 6974.264_{0.6994} D(TCR(-1)) + C30036.68_{0.1109} D(CPI(-1)) + C45335.80_{0.0277} D(D1_{-1}) - 388.5422_{0.9219}$	(5)
$TCH = f(TCR, Ps, CPI)$	VAR	$TCH = 0.571838_{0.0023} TCH_{-1} - 1.217950_{0.0619} TCR_{-1} + 0.277624_{0.3469} PS_{-1} - 1.104930_{0.2722} CPI_{-1} + 11.73362_{0.0038}$	(6)
$IPC = f(TCR, Ps, CPI)$	VAR	$IPC = 0.637408_{0.0065} IPC_{-1} - 3.290788_{0.1124} TCR_{-1} - 1.582408_{0.6164} PS_{-1} - 1.585182_{0.8664} CPI_{-1} + 8.805125_{0.6886}$	(7)

$GDP = f(TCR, CPI, PS)$	VAR	$GDP = 0.334939_{0.1993} GDP_{-1} - 4.730716_{0.6160} TCR_{-1} - 0.327086_{0.9439} PS_{-1} - 3.675130_{0.8041} CPI_{-1} + 19.41990_{0.6032}$	(8)
-------------------------	-----	--	-----

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لدوال الدراسة والتأكد من خلوها جميعاً من مشاكل التقدير التشخيصية تم تقدير دوال الدراسة بالمدى القصير، والحصول على نتائج التقديرات التالية لكل دالة:

أظهرت نتائج تقدير دالة رصيد الميزان التجاري بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT" يكشف عن سرعة عودة متغير رصيد الميزان التجاري نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة إختلال التوازن بنحو (0.24) في كل فترة زمنية من الفترة "t-1"، والتي تعد معامل تعديل جيدة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير رصيد الميزان التجاري خلال فترة قصيرة الأجل "t-1" عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 24% من هذا الإختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو 4 سنوات، كما تظهر معنوية معامل حد الخطأ عند (10%) عن وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى متغير رصيد الميزان التجاري. وأظهرت دالة رصيد الميزان التجاري أيضاً عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متغير رصيد الميزان التجاري للعام الماضي "D(BC<sub>-1</sub>)" ومتغير رصيد الميزان التجاري في العام الحالي "D(BC)"، كذلك أسفرت نتائج تقدير العلاقة غياب أي أثر ذو أهمية من الناحية الإحصائية بين متغير سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية للعام الماضي "D(TCR<sub>-1</sub>)" ومتغير رصيد الميزان التجاري في العام الحالي "D(BC)"، وأظهرت أيضاً عدم تأثير متغير مؤشر مدركات الفساد في العام الماضي "CPI<sub>-1</sub>" على رصيد ميزان التجاري للعام الحالي "D(BC)".

وأسفرت نتائج تقدير دالة معدل البطالة بمنهجية "VAR" في المدى القصير عن وجود علاقة عكسية الأثر وذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%، حيث يؤثر متغير سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية للعام الماضي "TCR<sub>-1</sub>" عكسياً على متغير معدل البطالة للعام الحالي "TCH"، مما يفضي إلى إن تخفيض قيمة العملة المحلية سيفاقم مشكلة البطالة بالاقتصادي الليبي وستظهر بالمدى القصير، كنتيجة لعدم قدرة القطاع العام على التوظيف بسبب التضخم الذب أدى إلى ارتفاع تكاليف الاجور، ولن يكون القطاع الخاص بمعزل عن ذلك بل سيكون الأكثر تضرر من ذلك.

أما فيما يخص نتائج تقدير دالتي المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي بمنهجية "VAR"، فأظهرتا النتائج غياب أي أثر من الناحية الإحصائية لمتغير تخفيض قيمة العملة المحلية للعام الماضي "TCR<sub>-1</sub>"، وكذلك لم يظهر متغيري مؤشر الاستقرار السياسي للعام الماضي "PS<sub>-1</sub>" ومؤشر مدركات الفساد للعام الماضي "CPI<sub>-1</sub>" أي تأثير على المتغير (التابع) المستوى العام للأسعار "IPC" للعام الحالي، وكذلك المتغير (التابع) الناتج المحلي الأجمالي (GDP)

النتائج

- أظهر التحليل الوصفي إن تخفيض قيمة العملة المحلية لن يؤدي إلى تحقيق أي استقرار أو اصلاح للاقتصاد الليبي بل سيزيد من تشوّهه ومعاناة المواطنين.
- أظهرت نتائج التقدير في المدى الطويل وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية ومتغير رصيد الميزان التجاري في دالة رصيد الميزان التجاري، وغياها في باقي دوال المربع السحري لكالدور.
- أظهرت نتائج التقدير في المدى القصير أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لم تنجح في تحقيق التأثير المقصود حدوثه في مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب دوال المربع السحري لكالدور. باستثناء تأثير عكسي على معدل البطالة. مما يعني إن أي تخفيض في السعر الصرف الاسمي للعملة المحلية سيفضي لارتفاع في معدل البطالة، ولن يجدي نفع في إحداث أي استقرار أو اصلاح للاقتصاد الليبي.
- أسفرت نتائج التحليل في المدى القصير عن غياب أي أثر لمتغيري مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي على متغيرات الاقتصاد الكلي وفق دوال مربع كالدور السحري.

#### التوصيات

- عدم الأخذ بأداة تخفيض قيمة العملة المحلية، إلا بعد إجراء دراسات والتحقق من فعالية وتوافر الظروف الاقتصادية التي تناسب استخدامها بتلك الدولة، وبالتالي التقليل من المخاطرة والوقت والجهد وتكاليف برامج الاصلاح الغير مدروسة والمحافظة على استقرار التوازنات الكلية بالدولة.
- على الدولة التي تخفض قيمة عملتها أن تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة وذلك لأن هذا الإجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين لهذا البلد التي تتسم عملتها بعدم الاستقرار، والنظر في محاولة إعادة تقويم العملة.
- إن أسلوب تخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤتي ثماره بالدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، وسبب ذلك ارتفاع معدل انكشاف اقتصادها مما يجعل تداعيات عملتها نحو انخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار وتفاقم العجزات الداخلية والخارجية بسبب عبء متزايد للإئناق العام وعدم المقدرة على زيادة الصادرات وكبح جماح الواردات التي تشكل في غالبيتها سلع ضرورية وزيادة عدد السكان هذا من جانب ومن جانب آخر عدم المقدرة على المنافسة بالأسواق العالمية لضعف الجهاز الإنتاجي بالدولة، وهذا بسبب الطبيعة الريفية للاقتصاد الليبي.
- العمل على وقف التخبط وعدم الوضوح في استخدام أدوات وقنوات السياسة النقدية التي ينتهجها المصرف المركزي الليبي.

## المراجع

أولاً: - المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم، سهام. (2011). "سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992". أطروحة ماجستير، جامعة بنها، مصر.
- إدارة الاحصاء والتوثيق. (2002). "النشرة الاقتصادية". مصرف ليبيا المركزي، المجلد (42) العدد (1)، طرابلس، ليبيا.
- إدارة الاحصاء والتوثيق. (2004). "النشرة الاقتصادية". مصرف ليبيا المركزي، المجلد (54) العدد (3)، طرابلس، ليبيا.
- إدارة الاحصاء والتوثيق. (2011). "التقرير السنوي 2011". مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا.
- إدارة الاحصاء والتوثيق. (2015). "النشرة الاقتصادية". مصرف ليبيا المركزي، المجلد (55) العدد (4)، طرابلس، ليبيا.
- إدارة الاحصاء والتوثيق. (2017). "النشرة الاقتصادية". مصرف ليبيا المركزي، المجلد (57) العدد (4)، طرابلس، ليبيا.
- إدارة العامة للحسابات القومية، (2014)، "نشرة الحسابات القومية 2007-2012"، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا، ص ص 1-78.
- أمين، تمار. (2019). "أثر احفيض العملة على الواردات في الجزائر للفترة 1986-2016". مجلة المنهل الاقتصادي، 02(01)، 31-42.
- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول. (2020). "قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك". <http://oapecorg.org/ar/Home>، [تاريخ الدخول، 04 أبريل 2020].
- الجوزي، جميلة. (2013). "أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر". الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم. 91-210.
- الحبيب، الزرواي. (2012). "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970-2007 م" أبعاد اقتصادية، 02(01)، 33-58.
- السبعوي، عبدالله. (2013). "أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات- إيران أمودجا للمدة 1990-2011". مركز الدراسات الإقليمية، 10(33)، 235-259.

- السواعي، خالد. (2017). "محددات الميزان التجاري الاردني: نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة". مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، 17(01)، 138-149.
- بن ثابت، علال وسويح، جمال. (2017). "اختبار أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015". دراسات اقتصادية، 08(02)، 25-47.
- بن طلحة، صليحة ومعوشي بوعلام. (2018). "تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح". مجلة دراسات اقتصادية، (29)، 107-134.
- بورحلي، خالد وبوروشة، جيغل وعلوي، لحسن. (2015). "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر للفترة 1986-2014". مجلة الدراسات الكمية، (01)، 175-192.
- بوشري، عبدالغني ومنصوري، حاج. (2016). "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014 باستعمال منهج ARDL". مجلة التكامل الاقتصادي، 04(02)، ص ص 89-118.
- بوعشة، مبارك. (1999). "السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية". جامعة منتوري، (12)، 81-93.
- بولويز، عبدالوافي وبن الطاهر، حسين. (2009). "دراسة قياسية لتكيفية الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2(8)، 141-156.
- حراد، مريم. (2012). "دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية: حالة الجزائر 1970-2007م". أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 03.
- خصير، ليلي. (2009). "تحركات سعر الصرف الحقيقي فر ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة 1984-2006". أطروحة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق.
- خضر، زهير. (2012). "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010". أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.
- دادن، عبدالوهاب ورسيدة، زاوية. (2016). "تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013". المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبة والمالية، (03)، 07-13.

- دوحة، سلمى. (2015). "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبا علاجها دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراة، جامعة بسكرة، الجزائر.
- ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية. (2013). "التقرير العام لسنة 2013". طرابلس، ليبيا، ص ص 01-387.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2015). "التقرير العام لسنة 2015". طرابلس، ليبيا، ص ص 01-565.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2017). "التقرير العام لسنة 2017". طرابلس، ليبيا، ص ص 01-920.
- زدون، جمال، ومحمد، على وبن ديمة. (2019). "أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية". ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الواحي، الجزائر، 02(03)، 523-536.
- سعيدى، نعمان. (2013). "فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية- الدينار الجزائري أمودجاً". مجلة جديد الاقتصاد، (08)، 195-240.
- شموسة، فاطمة الزهراء، (2019). "أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-2018". أطروحة ماستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.
- صالح، أويابة. (2011). "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1990-2009". أطروحة ماجستير، جامعة غرداية، الجزائر.
- صرامة، عبدالواحد ونوفل، يعلول. (2017). "أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-2014". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، (05)، 395-420.
- عباس، منال. (2003). "سياسات يعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990-2001م". أطروحة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 1-53.
- عبدالجليل، هجيرة. (2012). "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر". أطروحة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر.

عبيلة، محمد ولوشان، وليد. (2018). "محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات". مجلة المدير، (06)، 65-86.

لعروق، حنان. (2004). "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر". أطروحة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.

مركز البحوث الاقتصادية. (2010). "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006". بنغازي، ليبيا، ص ص 1-232.

مصرف ليبيا المركزي. (2020). "سياسة سعر الصرف".

<https://cbl.gov.ly/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81/K>

[تاريخ الدخول، 04 أبريل 2020].

مصلحة التعداد والإحصاء. (2005). "السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003)". الهيئة العامة للمعلومات، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا.

وعيل، ميلود وهاني، محمد. (2018). "تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015". (02)، 01-21.

ثانياً:- المراجع باللغة الانجليزية:

Acar, Mustafa. (2000). "Devaluation in Developing Countries: Expansionary or Contractionary?". *Journal of Economic and Social Research*, 02(1), 59-83.

Adeyemi A. Ogundipe, Paul Ojeaga, & Oluwatomsin M. Ogundipe . (2013). "Estimating the long run effects of exchange rate devolution on the trade balance of Nigeria". *European Scientific Journal*, 09(25), 233- 249.

Douglas A. Irwin. (2011). "Esprit de Currency". *Finance & Development*, 48(02), 30- 33.

Duasa, Jarita. (2007). "Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDK Bound testing approach". *Global Economic Review*, 36(01), 89-102.

Felipe Larrain, & Jeffrey Sachs. (1986), "CONTRACTIONARY DEVALUATION, AND DYNAMIC ADJUSTMENT OF EXPORTS AND WAGES", *NBER WORKING PAPER SERIES*, 02- 39.

Glenville Rawlins and John Praveen. (2000). “**Devaluation and the Trade Balance: The Recent Experience of Selected African Countries**”. *Centre for Economic Research on Africa ERAF*, 01- 21.

Mehmet E. Yaya & Xiaoxia Lu. (2012). “**The Short-Run Relationship between Real Effective Exchange Rate and Balance of Trade in China**”. , *International Journal of Applied Economics*, 09(01), 15- 27.

Nahid Kalbasi Anaraki. (2014). “**Effects of Euro Devaluation on Eurozone Exports**”. *International Journal of Economics and Finance*, 06(02). 19- 24.

Nunnenkamp, Peter & Schweickert, Rainer. (1990). “**Adjustment policies and economic growth in developing countries: is devaluation contractionary?**”. *Weltwirtschaftliches Archiv*, 126, (03), 474-493.

Political Stability and Absence of Violence/Terrorism Country Libya. (2020).

[.http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports](http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports)

[Accede, 04 April 2020].

Reinhart, Carmen. (1994). “**Devaluation, Relative Prices, and International Trade**”. *IMF Working Paper*, 01- 29.

Roy Boyd and K. Doroodian. (1999). “**The Effects of Peso Devaluation on Manufacturing, Export and Tropical Forests in Mexico: A CGE Analysis**”. *JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT*, 24(01), 97- 119.

Stefan Hohberger, & Lena Kraus. (2016). “**Is fiscal devaluation welfare enhancing?**”. *Economic Modelling*, 01- 11.

Transparency International. (2020). “**Corruption Perceptions Index**”.

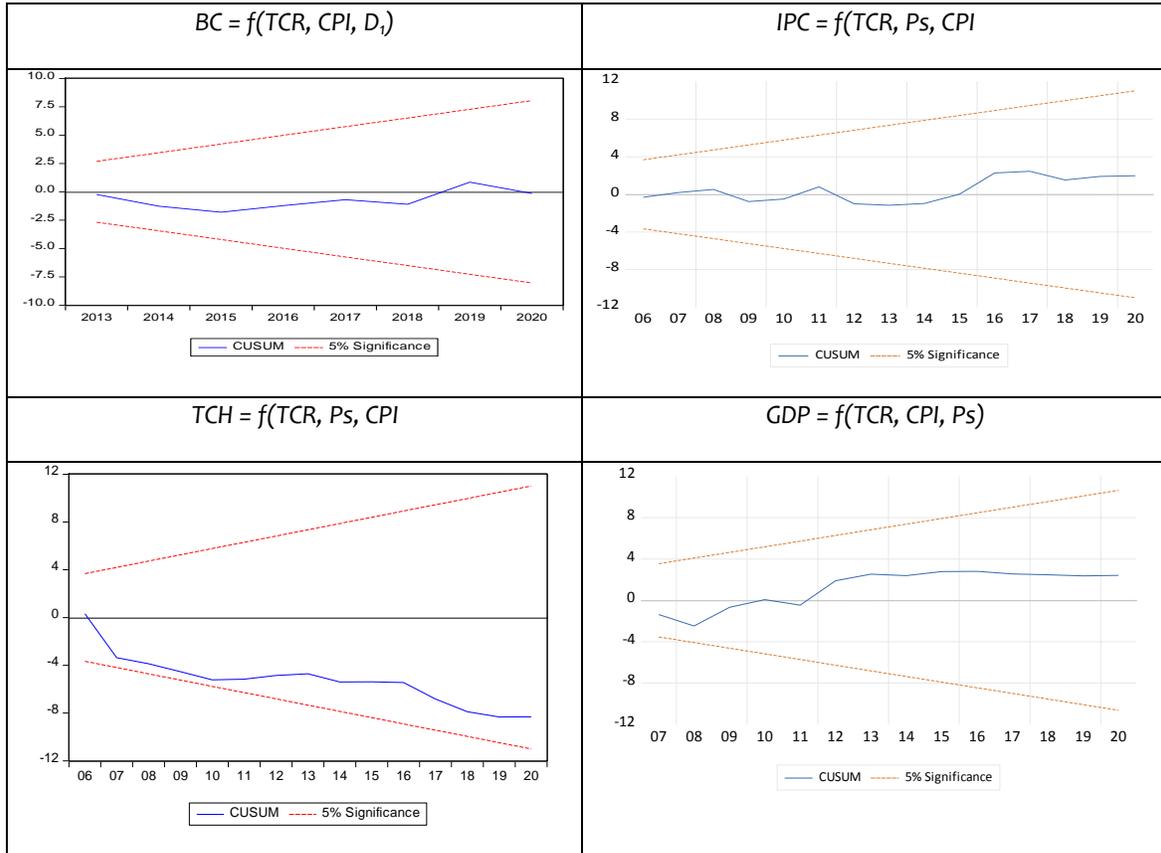
<https://www.transparency.org/cpi2019>

[Accede, 04 April 2020].

Yeung-Nan Shieh. (2009). “**The Tight Money Effect of Devaluation: An Alternative Interpretation of Contractionary Devaluation**”. *Journal of Applied Business and Economics*, 01- 07.

الملاحق

ملحق (1) يوضح لاختبارات (Stability Function) التشخيصية لدوال الدراسة



ملحق (2) يوضح لاختبارات (Serial Correlation) التشخيصية لدوال الدراسة

<p><math>BC = f(TCR, CPI, D_1)</math></p> <p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <p>Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags</p> <hr/> <p>F-statistic 1.440436      Prob. F(1,16) 0.2475</p> <p>Obs*R-squared 1.899610      Prob. Chi-Square(1) 0.1681</p> <hr/>	<p><math>IPC = f(TCR, Ps, CPI)</math></p> <p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <p>Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags</p> <hr/> <p>F-statistic 1.969811      Prob. F(2,15) 0.1739</p> <p>Obs*R-squared 4.576210      Prob. Chi-Square(2) 0.1015</p> <hr/>
<p><math>TCH = f(TCR, Ps, CPI)</math></p>	<p><math>GDP = f(TCR, CPI, Ps)</math></p>



ملحق (4) يوضح لاختبارات (Normality) التشخيصية لدوال الدراسة

